مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢

فى شأن ديوان الموظفين

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور، ونظرا إلى حالة الضرورة؛

وعلى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تنشأ هيئة قائمة بذاتها لشؤون الموظفين تسمى "ديوان الموظفين" وتلحق بوزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٢ — يختص الديوان بما يأتى :

(أولا) الإشراف على تنفيذ لوائح الموظفين .

(ثانيا) النظر فى تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم فى الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقضى به ضرورة العمل .

(ثالثا) وضع نظم الامتحانات اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة وتمرين الموظفين .

(رابعا) مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتمادات الأخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شؤون الموظفين وإبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها .

(خامسا) اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين .

وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر فى نظام العمل الحكومى ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سير الأعمال على وجه مرضى .

وله فى سبيل ذلك كله ندب من يرى من موظفيه لاجراء الأبحاث اللازمة فى الوزارات والمصالح العامة .

مادة ٣ — يتولى إدارة الديوان رئيس يعين بمرسوم بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد .

ويكون راتبه ١٨٠٠ جنيه سنويا إلا إذا كان من الوزراء السابقين فيعطى راتب وزير .

مادة ٤ — استثناء من الأحكام الخاصة بتعيين وترقية موظفى الدولة يصدر قرار التعيين فى وظائف الديوان المرتبة فى الدرجة الخامسة فما دونها وبالترقية اليها من رئيس الديوان .

واستثناء من الأحكام الخاصة بنقل موظفى الدولة وندبهم لا يجوز نقل موظفى الديوان إلى مصلحة أخرى أو ندبهم للقيام بعمل أو وظيفة أخرى الا بموافقة رئيس الديوان .

مادة ٥ — يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا ويقدم هذا التقرير الى وزير المالية والاقتصاد فى شهر يناير من كل سنة وترفق صورة منه بمشروع الميزانية عند تقديمه الى البرلمان .

مادة ٦ — يلغى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بانشاء ديوان الموظفين

مادة ٧ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر المنزه فى ١٢ رمضان سنة ١٣٧١ (٥ يونيه سنة ١٩٥٢)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — أحمد نجيب الهلالى

وزير التموين — نجيب سامى

وزير التجارة والصناعة — نجيب سامى

وزير الأوقاف — محمد المفتى الجزايرلى

وزير العدل — محمد كامل مرسى

وزير الشئون البلدية والقروية — فؤاد السباعى

وزير الداخلية — أحمد مرتضى المراغى

وزير المالية والاقتصاد — محمد كامل البندارى

وزير الخارجية — محمد صلاح الدين

وزير الدولة للدعاية — محمد فريد وجدى

وزير المعارف العمومية — محمد نعمت

وزير الحربية والبحرية — أحمد مرتضى المراغى

وزير الزراعة — محمود عثمان غزالى

وزير الأشغال العمومية — نجيب إبراهيم

وزير المواصلات — عبد المنعم خلاف

وزير الصحة العمومية — عبد الله أبو سيف

وزير الشئون الاجتماعية — عبد الله أبو سيف